Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

12 Janvier 2012
12يناير 2012

وكالة المغرب العربي للأنباء
Maghreb Arabe Presse

ادريس اليزمي .. إحداث المجالس الجهوية لحقوق الانسان يهدف إلى تفعيل سياسة القرب والاهتمام بقضايا المواطنين المتعلقة بحقوق الانسان

بني ملال/01/09/ومع/أكد السيد ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان أن الفلسفة العميقة لإحداث اللجن الجهوية لحقوق الانسان بمختلف جهات المملكة تتمثل في تفعيل سياسة القرب من المواطنين والاهتمام بقضاياهم ذات الصلة بحقوق الانسان والديموقراطية

وأوضح السيد اليزمي اليوم الاثنين ببني ملال ، خلال حفل تنصيب رئيس وأعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الانسان لجهة بني ملال – خريبكة التي تضم أقاليم بني ملال وأزيلال والفقيه بن صالح وخريبكة وخنيفرة وميدلت ، أن إنشاء هذه الالية يندرج في إطار دعم تجربة المجلس والارتقاء بعمله الميداني من مستوى الحضور الاداري إلى الحضور المعنوي والفعلي .

وأضاف أن خلق هذه اللجن يروم أيضا ضمان الحق في الولوج إلى حقوق الانسان معرفة ومساطر وإجراءات وآليات ، وتيسير حصول المتضررين المحتملين من انتهاك أو خرق أحد حقوقهم على سبل لإنصافهم بطريقة فعالة وعادلة ، مشددا على ضرورة انخراط جميع الفاعلين المحليين في تعزيز حقوق الانسان وحمايتها والمساهمة في البناء الديموقراطي .

وأكد أن تنصيب المجلس الوطني لحقوق الانسان ولجانه الجهوية "يأتي في سياق محيط سوسيو سياسي وطني ودولي لا يمكن تجاهله أو السكوت عنه ، بعد أن ارتفعت أصوات الشعوب في بلدان المنطقة مطالبة بالمزيد من الديموقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والمشاركة في الحياة السياسية" .

وذكر أن "بروز المجتمعات المدنية في عدد من البلدان الشقيقة كفاعل محوري وكذا الديموقراطيات الناشئة ، مهما كانت الصعوبات ، شكل فال خير بالنسبة لنا ولمسلسل الاصلاحات الجارية بالمملكة".

وبعد أن أشار إلى أن إحداث المجلس الوطني لحقوق الانسان جاء في سياق مطبوع بتسارع وتيرة الاصلاحات السياسية التي توجت بإقرار الدستور الجديد في فاتح يوليوز الماضي ، ذكر أن المجلس سيعمل ، بكل دينامية ويتعاون وثيق مع مختلف الفاعلين ، على المساهمة في ضمان المكاسب التي جاءت في الوثيقة الدستورية لدعم خطة العمل الوطنية في مجال الديموقراطية وحقوق الانسان .

ومن جهته ، استعرض رئيس اللجنة الجهوية لجهة بني ملال – خريبكة السيد علال البصراوي ، الذي انتدب على غرار رؤساء اللجن الجهوية بباقي جهات المملكة ، لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، عمل اللجن طبقا للاختصاصات الموكولة إليها والمتعلقة بمجال النهوض بحقوق الانسان بتعاون وثيق مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة .

وأوضح أن اللجن الجهوية تختص ، وفقا للظهير الشريف المحدث للمجلس الوطني لحقوق الانسان الصادر في فاتح مارس 2011 ، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الانسان بالجهة ، وتلقي الشكايات الموجهة إليها المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الانسان .

وأبرز أن اللجن الجهوية تنظر في جميع الحالات المحلية والجهوية لخرق حقوق الانسان ، وتقوم ببحثها ومعالجتها وإعداد توصيات بشأنها قبل رفعها إلى رئيس المجلس للبث فيها .

وذكر أن اختيار أعضاء اللجنة لم يكن سهلا ، وقد تم اعتمادا على عدة معايير من بينها التنويع في الانتماءات السوسيو مهنية للشخصيات (أساتذة جامعيون ، محامون ، قضاة ، ومن القطاع الخاص وغيرهم) ، كما تم الاحتيار الذي ضمن تمثيلية واسعة للنساء ، على معيار الكثافة السكانية للجهة والتقطيع الجهوي الجديد الذي أضاف أقاليم خريبكة وميدلت وخنيفرة إلى جهة تادلة أزيلال .

وقد تم خلال الحفل ، الذي حضره والي جهة تادلة أزيلال وعامل إقليم بني ملال السيد محمد دردوري وعامل إقليم الفقيه بن صالح السيد نور الدين أوعبو والمنتخبون وفعاليات مهنية وجمعوية ، الاعلان عن أعضاء اللجنة الجهوية لبني ملال وخريبكة التي تضم , علاوة على رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط , 24 عضوا يمثلون المراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها,

سواء منها الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية, أو حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المستهلك .

كما تضم اللجنة الجهوية أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحاميين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات .

وكان السيد الوالي قد هنأ في بداية هذا الحفل رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان السيد ادريس اليزمي على الثقة التي وضعها فيه صاحب الجلالة بتعيينه على رأس هذه المؤسسة الحقوقية ، كما هنأ رئيس وأعضاء اللجنة الجهوية على تعيينهم في هذه اللجنة ومن بينهم الزميل محمد الحجام مدير جريدة "ملفات تادلة" الذي تم اختياره لتمثيل فئة الصحفيين المهنيين .

وبعد أن أبرز أهية الاختصاصات الموكولة إلى المجلس أكد أن السلطات العمومية لن تدخر جهدا في سبيل التعاون مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان لتمكينها من أداء مهمتها على لوجه الامثل .

وذكر أن مهمة اللجنة ستكون عسيرة بحكم شساعة المنطقة التي تتواجد فيها والتي أصبحت تضم ست أقاليم في إطار الجهة الموسعة ، مشيرا إلى أن الجهة كانت تعرف عدة مشاكل تنموية لكن بفضل توجيهات وعناية صاحب الجلالة الملك محمد السادس تغير وجه المنطقة ، وتبذل حاليا مجهودات جبارة لرفع مستوى معيشة الساكنة على جميع الاصعدة خاصة الاجتماعية والاقتصادية منها .

Revue de Presse du Conseil National des droits de

العلم

تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بمراكش

تنفيذ برامج ومشاريع المجلس في مجال تعزيز حقوق الإنسان

تم يوم الثلاثاء بمراكش تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الانسان، التي ستضطلع بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الانسان بجهة مراكش تانسيفت الحوز، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات حقوق الانسان بها .

وتتكون اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة مراكش تانسيفت الحوز، التي أشرف على تنصيبها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، من ممثلين لمؤسسة الوسيط، وخمسة أعضاء من الهيئات المحلية الممثلة للمحامين والقضاة والأطباء والصحافة، فضلا عن فاعلين جمعويين محليين وجهويين يبلغ عددهم 26 عضوا.

وستعمل اللجنة، التي يرأسها السيد مصطفى العريصة أستاذ جامعي، حسب الظهير 1.11.19 المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على تنفيذ برامج ومشاريع المجلس في مجال تعزيز حقوق الإنسان، بتعاون مع الفاعلين المحليين الى جانب مساهمتها، خلال مدة ولايتها الممتدة على أربع سنوات، على تشجيع وتسهيل خلق مراصد جهوية لحقوق الإنسان تعمل على تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة.

وأكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان السيد ادريس اليازمي، في كلمة بالمناسبة، أن إحداث اللجن الجهوية لحقوق الانسان يندرج في اطار ترصيد تجربة المجلس الاستشاري وتدعيمها عبر الارتقاء بالعمل الميداني للمجلس .

وأبرز في هذا السياق، أن الفلسفة العميقة لخلق هذه الآليات، تتمثل في تفعيل سياسة القرب من المواطنين وقضاياهم ذات الصلة بحقوق الانسان والديمقراطية، وايمانا من المجلس بأهمية البعد الجهوي و المقاربة المجالية ،وضرورة انخراط الفاعلين المحليين في تعزيز حقوق الانسان و حمايتها، والمساهمة في البناء الديمقراطي .

وأشار السيد اليازمي، الى أن الغاية من خلق هذه الآليات، تكمن في ضمان الحق في الولوج الى حقوق الانسان معرفة ،ومساطر، وإجراءات وآليات ،بالاضافة الى تيسير حصول المتضررين المحتملين من انتهاك أو خرق إحدى حقوقهم.

من جهته، أوضح رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة مراكش تانسيفت الحوز، أن إحداث هذه الهيئة يشكل مكسبا مهما بالنسبة للجهة فيما يخص النهوض بثقافة حقوق الإنسان، بالاضافة الى كونها ستتيح المجال لتتبع الوضعية الحقوقية بهذه الجهة.

أما والي جهة مراكش تانسيفت الحوز، فأشار من جهته، الى أن تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بمراكش ستعمل لامحالة عن تدعيم وتكريس مبادئ حقوق الانسان بالجهة، ودعم سياسة القرب في المجال الحقوقي وجعل المواطن يحس بالعزة و الكرامة .

وبالإضافة إلى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش ،يتوفر المجلس على لجان جهوية بكل من فاس ؟ مكناس والرباط-القنيطرة والدار البيضاء-سطات والرشيدية-ورزازات و بني ملال-خريبكة وطنجة ووجدة-فكيك وطانطان-كلميم وأكادير والحسيمة-الناظور و العيون-السمارة والداخلة، إضافة إلى أوسرد.

Revue de Presse

رسالة الأمة

تنصيب رئيس وأعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال-خريبكة

أكد السيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الفلسفة العميقة لإحداث اللجن الجهوية لحقوق الإنسان بمختلف جهات المملكة تتمثل في تفعيل سياسة القرب من المواطنين والاهتمام بقضاياهم ذات الصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية وأوضح السيد اليزمي اليوم الاثنين 9 يناير ببني ملال، خلال حفل تنصيب رئيس وأعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة بني ملال - خريبكة التي تضم أقاليم بني ملال وأزيلال والفقيه بن صالح وخريبكة وخنيفرة وميدلت ، أن إنشاء هذه الآلية، يندرج في إطار دعم تجربة المجلس والارتقاء بعمله الميداني من مستوى الحضور الإداري إلى الحضور المعنوي والفعلي وأضاف أن خلق هذه اللجن يروم أيضا ضمان الحق في الولوج إلى حقوق الإنسان معرفة ومساطر وإجراءات وآليات ، وتيسير حصول المتضررين المحتملين من انتهاك أو خرق أحد حقوقهم على سبيل لإنصافهم بطريقة فعالة وعادلة ، مشددا على ضرورة انخراط جميع الفاعلين المحليين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والمساهمة في البناء الديموقراطي . وأكد أن تنصيب المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية «يأتي في سياق محيط سوسيو سياسي وطني ودولي لا يمكن تجاهله أو السكوت عنه ، بعد أن ارتفعت أصوات الشعوب في بلدان المنطقة مطالبة بالمزيد من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والمشاركة في الحياة السياسية» . وذكر أن «بروز المجتمعات المدنية في عدد من البلدان الشقيقة كفاعل محوري وكذا الديمقراطيات الناشئة ، مهما كانت الصعوبات ، شكل فال خير بالنسبة لنا ولمسلسل الإصلاحات الجارية بالمملكة». وبعد أن أشار إلى أن إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان جاء في سياق مطبوع بتسارع وتيرة الاصطلاحات السياسية التي توجت بإقرار الدستور الجديد في فاتح يوليوز الماضي ، ذكر أن المجلس سيعمل ، بكل دينامية ويتعاون وثيق مع مختلف الفاعلين ، على المساهمة في ضمان المكاسب التي جاءت في الوثيقة الدستورية لدعم خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ومن جهته ، استعرض رئيس اللجنة الجهوية لجهة بني ملال - خريبكة السيد علال البصراوي ، الذي انتدب على غرار رؤساء اللجن الجهوية ببباقي جهات المملكة ، لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، عمل اللجن طبقا للاختصاصات الموكولة إليها والمتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون وثيق مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة . وأوضح أن اللجن الجهوية تختص ، وفقا للظهير الشريف المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الصادر في فاتح مارس 2011 ، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة ، وتلقي الشكايات الموجهة إليها المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان . وأبرز أن اللجن الجهوية تنظر في جميع الحالات المحلية والجهوية لخرق حقوق الإنسان ، وتقوم ببحثها ومعالجتها وإعداد توصيات بشأنها قبل رفعها إلى رئيس المجلس للبث فيها .وقد تم خلال الحفل ، الذي حضره والي جهة تادلة أزيلال وعامل إقليم بني ملال السيد محمد دردوري وعامل إقليم الفقيه بن صالح السيد نور الدين أوعبو والمنتخبون وفعاليات مهنية وجمعوية ، الإعلان عن أعضاء اللجنة الجهوية لبني ملال وخريبكة التي تضم ، علاوة على رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط ، 24 عضوا يمثلون المراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أو حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المستهلك .كما تضم اللجنة الجهوية أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات وكان السيد الوالي قد هنأ في بداية هذا الحفل رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي على الثقة التي وضعها فيه صاحب الجلالة بتعيينه على رأس هذه المؤسسة الحقوقية ، كما هنأ رئيس وأعضاء اللجنة الجهوية على تعيينهم في هذه اللجنة ، ومن بينهم الزميل محمد الحجام مدير جريدة «ملفات تادلة» الذي تم اختياره لتمثيل فئة الصحفيين المهنيين . وبعد أن أبرز أهمية الاختصاصات الموكولة إلى المجلس ، أكد أن السلطات العمومية لن تدخر جهدا في سبيل التعاون مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لتمكينها من أداء مهمتها على الوجه الأمثل . وذكر أن مهمة اللجنة ستكون عسيرة بحكم شساعة المنطقة التي تتواجد فيها والتي أصبحت تضم ست أقاليم في إطار الجهة الموسعة ، مشيرا إلى أن الجهة كانت تعرف عدة مشاكل تنموية ، لكن بفضل توجيهات وعناية صاحب الجلالة الملك محمد السادس تغير وجه المنطقة ، وتبذل حاليا مجهودات جبارة لرفع مستوى معيشة الساكنة على جميع الأصعدة خاصة الاجتماعية والاقتصادية منها .

عبد السلام بورقية

Revue de Pre

رسالة الأمة

محمد الصبار : المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيولي أهمية بالغة للعمل في الميدان ولانتظارات الشباب والنساء

أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار أن المجلس عازم على تنفيذ سياسة القرب وإيلاء اهتمام خاص لانتظارات الشباب والنساء.

وأبرز الصبار، خلال حفل تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بوجدة-فكيك يوم الثلاثاء ، أن إحداث اللجان الجهوية لحقوق الإنسان يندرج في إطار ترصيد تجربة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتدعيمها من خلال الارتقاء بالعمل الميداني على المستوى الجهوي.

وبعد أن شدد على الاهتمام الذي سيوليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في احترام لاختصاصاته، لانشغالات وتطلعات الشباب والنساء، خاصة في مجال العدالة الاجتماعية والمشاركة، أبرز الصبار أن هذه الانتظارات ستشكل محورا استراتيجيا لعمل وتفكير المجلس.

وأضاف أن الفلسفة العميقة لخلق هذه الآليات (اللجان الجهوية) تتمثل في تفعيل سياسة القرب من المواطنين وقضاياهم ذات الصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية، مشيرا إلى أن المجلس واع بأهمية البعد الجهوي والمقاربة المجالية وضرورة انخراط الفاعلين المحليين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والمساهمة في البناء الديمقراطي.

وقال إن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان ستتعين عليها القيام بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي وتلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات هذه الحقوق، موضحا أنه سيتم العمل على إشراك فعاليات أخرى من المجتمع المدني المحلي بمناسبة تأسيس المراصد الجهوية لحقوق الإنسان في هذا المجهود الجماعي الذي يتطلب تظافر جهود الجميع لتحسين وضعية حقوق الإنسان بالمغرب.

كما أبرز الصبار في هذا السياق التقدم المحرز والإصلاحات السياسية التي انخرطت فيها المملكة، مشيرا إلى أن المغرب بعد البلد ال27 على الصعيد العالمي والثاني بالمنطقة المتوسطية الذي يتوفر على مخطط عمل وطني في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والذي يحدد أهداف واضحة والفاعلين المكلفين بتجسيده.

من جهته قدم رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة-فكيك محمد العمراني عرضا حول مهام واختصاصات اللجان الجهوية لحقوق الإنسان كما جاءت بها مقتضيات الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وتضم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان علاوة على رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات.

كما تضم أعضاء يمثلون المراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أو حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المستهلك.

وتتكون اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة-فكيك من 27 عضوا من بينهم 11 إمرأة، ويشمل مجال اختصاصه أقاليم وجدة، بركان، تاوريرت، جرسيف، جرادة وفكيك.

Revue de Presse du Conseil

النهار المغربية

تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش

تم بمراكش تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الانسان ،التي ستضطلع بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الانسان بجهة مراكش تانسيفت الحوز ،وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات حقوق الانسان بها .وتتكون اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة مراكش تانسيفت الحوز ،التي اشرف على تنصيبها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي ، من ممثلين لمؤسسة الوسيط، وخمسة أعضاء من الهيئات المحلية الممثلة للمحامين والقضاة والأطباء والصحافة، فضلا عن فاعلين جمعويين محليين وجهويين يبلغ عددهم 26 عضوا.

وستعمل اللجنة، التي يرأسها مصطفى العريصة أستاذ جامعي ، حسب الظهير 1.11.19 المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على تنفيذ برامج ومشاريع المجلس في مجال تعزيز حقوق الإنسان، بتعاون مع الفاعلين المحليين الى جانب مساهمتها ، خلال مدة ولايتها الممتدة على أربع سنوات ، على تشجيع وتسهيل خلق مراصد جهوية لحقوق الإنسان تعمل على تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة.

Revue de Presse du C... de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
ww

Oujda: Installation de la commission régionale du Conseil national des droits de l'Homme

DNCR à Oujda Ali Kharroubi

Mohamed Sebbar a précisé que la création des comités régionaux du CNDH ponctue tout un processus de démocratisation avancée que connaît le Maroc.

L'Espace associatif d'Oujda a abrité mardi la cérémonie d'installation de la commission régionale des droits de l'Homme d'Oujda-Figuig en présence d'Abdelfattah El Houmam, wali de la région de l'Oriental, gouverneur de la préfecture d'Oujda-Angad, et d'autres personnalités du monde associatif, syndical, professionnel et politique.

Intervenant à cette occasion, Mohamed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme, a précisé que la création des comités régionaux du CNDH ponctue tout un processus de démocratisation avancée que connaît le Maroc, couronné par l'approbation de la nouvelle Constitution qui cadre les engagements d'un pays sur la voie du respect des droits de l'Homme et l'égalité de ses citoyens.

Il a aussi rappelé que le Maroc est le 27ème pays sur la plan mondial et le 2ème au niveau du pourtour méditerranéen à opérer selon une feuille de route en application aux recommandations exprimées lors de la réunion internationale sur les droits de l'Homme tenue à Viennes en 1993. Un engagement qui spécifie l'ensemble des objectifs à atteindre et qui détermine les responsabilités de l'ensemble des acteurs intervenant dans ce domaine. Il fait aussi de la société civile un partenaire de consolidation de ces acquis.

M. Sebbar a aussi précisé que la constitution des conseils régionaux est appelée à honorer les engagements tenus pour une éthique de bonne gouvernance, une égalité de chances et de genres, un engagement solennel sur la voie de la démocratisation afin de répondre aux réelles aspirations de toute une nation.

Il a par ailleurs expliqué que l'installation du comité régional du CNDH d'Oujda-Figuig se fait en parallèle avec celle de Marrakech-Safi. Deux installations qui font suite au lancement de six autres comités au niveau des régions de Dakhla, Laâyoune-Smara, Goulmim-Tan-Tan, Fès-Meknès, Béni Mellal-Khénifra et une commission spéciale pour le Rif. Suivra au cours des deux prochaines semaines l'installation de ces commissions de Rabat-Kénitra, Casablanca-Settat, Ouarzazate-Agadir, et Tanger.

De son côté, Mohammed Amarti, président de la commission régionale d'Oujda-Figuig, a précisé que les conseils régionaux du CNDH assurent, conformément à l'article 28 du dahir portant création de ces conseils de proximité, les missions de suivi et de contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau régional et reçoivent les plaintes relatives aux allégations de violation de ces droits.

Il a aussi expliqué que ladite commission élaborera des rapports périodiques sur le respect comme sur la violation des principes fondamentaux des droits de l'Homme. De même elle contribuera à encourager et à faciliter la création des observatoires régionaux des droits de l'Homme.

Il est à préciser que la commission d'Oujda-Figuig est composée de 26 membres (dont dix femmes) représentant les corps représentatifs régionaux des magistrats, des avocats, des médecins, des ouléma, des journalistes professionnels et des représentants des associations et des observatoires régionaux des droits de l'Homme ainsi que des personnalités actives dans le domaine de la protection et la promotion des droits de l'Homme: politiques, civils, économiques, sociaux et culturels, environnementaux ou les droits de la femme, de l'enfant et des personnes en situation de handicap et des consommateurs. ■

Revue de Presse

L'opinion
www.lopinion.ma

Tadla-Azilal CNDH

Investiture de la Commission régionale

Une cérémonie a été organisée à Béni-Mellal, lundi 9 janvier 2012, sous la présidence de M. Driss El Yazami, président du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) en présence du wali de la région et gouverneur de la province de Béni-Mellal, des représentants de la presse nationale et régionale, des représentants des syndicats, de la justice, du barreau de Béni-Mellal et des associations intéressées par les doits de l'Homme.

A l'ouverture, le wali a rappelé l'importance du CNDH surtout avec l'élargissement du territoire administratif de la région.

M. Driss El Yazami a pris la parole pour faire savoir que la création de ce Conseil vient dans un contexte marqué par les changements et les réformes politiques dans notre pays qui ont été en fait imprègnées par les systèmes fondamentaux du CNDH et l'Institution « Al Wassit », avec la réforme de la loi principale du Conseil de la Concurrence Economique et la l'Instance Centrale de la Lutte contre la Corruption, ainsi que le rapport du Comité de Conseil au sujet de la régionalisation avancée, aussi bien que la création de la Délégation ministérielle chargée des Droits de l'Homme. Il a souligné également le couronnement de tous ces changements par l'instauration de la nouvelle Constitution entrée en vigueur le premier juillet 2011, cette Constitution, a-t-il dit, qui s'avère une charte des droits et des libertés fondamentales, ce qui démontre que notre pays a assuré son appartenance aux principes et valeurs des doits de l'Homme.

Le président de la Commission Régionale du CNDH a pour sa part présenté une description des qualités et les conditions requises des membres de cette commission qui sont au nombre de 24.

En parallèle, avec la désignation des membres de Commission Règionale du CNDH, un exposé global a été présenté au sujet des taches et des attributions des comités régionaux des droits de l'Homme, comme elles ont été requises par le Dahir créé dans ce sens pour le CNDH.

Rappelons à cette occasion que les commissions régionales du CNDH regroupe, outre son président et le délégué régional de l'institution « Al Wassit », des membres proposés par les instances représentatives régionales des juges, des avocats, des savants, des journalistes professionnels, des instances régionales des droits de l'Homme, des personnalités actives dans le domaine de la préservation des droits de l'Homme, que ce soit les droits politiques, civiles, économiques, sociales, intellectuelles et enviremental, ou bien les droits de la femme, de l'enfant, des handicapés et ceux des consommateurs.

Revue de Presse des droits de l'Homme

La nouvelle Tribune

Droits de l'Homme : Driss Yazami mise sur la proximité

12/01/2012 | Classé sous: Actualités,National | Publié par: LNT

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a affirmé cette semaine que « la philosophie ayant présidé à la création des commissions des droits de l'Homme dans les différentes régions du Royaume repose sur la mise en œuvre de la politique de proximité et l'intérêt accordé à leurs attentes en la matière ». S'exprimant à l'occasion de l'installation du président et des membres de la commission régionale des droits de l'Homme de Béni Mellal-Khouribga, M. El Yazami a également souligné que « le Conseil aspire ainsi à renforcer et à promouvoir son action sur le terrain au niveau régional ».

La création de pareilles commissions vise à conforter la culture des droits humains et mettre à la disposition des personnes lésées les moyens de les réhabiliter, a-t-il assuré, soulignant la nécessité d'associer tous les acteurs au renforcement de cette culture et à la consolidation du processus démocratique. Revenant sur le contexte particulier ayant prévalu à la mise en place de cette antenne du CNDH, il a fait état des appels récurrents « dans la région arabe revendiquant davantage de démocratie, de justice sociale, de parité et de participation à la vie politique ». Le dynamisme de la société civile dans les pays arabes et des démocraties émergentes ont été de «bon présage pour nous et pour le processus de réformes engagées dans le Royaume», a-t-il indiqué.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

تأسيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في جهة مراكش آسفي في غياب هيئة العلماء

مراكش
ع.ع

فاجأ أحد أعضاء المقاومة كل من حضروا لقاء تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في جهة مراكش -آسفي التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مساء أول أمس الثلاثاء، عندما انتقد تشكيلة اللجنة والأعضاء المقترحين «تهميش وغياب» المقاومين وأعضاء جيش التحرير من اللجنة الحقوقية. واعتبر عبد الله المانوزي، الشيخ الذي اشتعل رأسه شيبا، أنه نموذج لرب الأسرة، الذي قدم خمسة شهداء ودافع عن هذا الوطن إلى حين استرجاع استقلاله وحريته وحقوقه الطبيعية، في حين تم إقصاؤه رفقة «رفاقه» في المقاومة من عضوية هذه اللجنة.

وبينما كان إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتحدث عن آفاق العمل داخل المجلس الوطني وعن المهام المنوطة به في ظل التوجهات الكبرى للبلاد، وقف عبد الله المانوزي منتقدا اليزمي وأعضاء المجلس الوطني لعدم حضور المقاومين في تشكيلة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. مقابل «الانحياز إلى مرجعيات دون الأخرى وكذا إلى بعض العناصر غير النشيطة و«المتقادمة» في المجال الحقوقي»، دون أن يتطرق إلى أسماء بعينها. وقد رد اليزمي على انتقادات المانوزي بقوله إن عدد من التمثيليات لم يتم عرضها، كما أن عدد من الهيآت لم تقترح ممثليها داخل اللجن الجهوية، مشيرا في هذا الصدد إلى أن هيئة العلماء لم تقترح أي ممثل لها داخل اللجن الجهوية التابعة للمجلس الوطني، في حين تم اقتراح ممثل الأطباء والصحافيين والمحامين والقضاة.

وقال إدريس اليزمي، في اللقاء ذاته، والذي عرف حضور والي جهة مراكش تانسيفت الحوز، محمد مهيدية، إن إحداث اللجن الجهوية لحقوق الإنسان يندرج في إطار «ترصيد تجربة المجلس الاستشاري وتدعيمها» عبر الارتقاء بالعمل الميداني للمجلس الوطني لحقوق الإنسان من مستوى الحضور الإداري سابقا من خلال المكاتب الجهوية إلى الحضور الفعلي والفكري والفعلي من خلال اللجن الجهوية، مضيفا أن الآلية الجهوية تهدف إلى تفعيل «سياسة القرب من المواطنين وقضاياهم ذات الصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية وأهمية المقاربة المجالية وانخراط الفاعلين المحليين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والمساهمة في البناء الديمقراطي».

وقالت رشيدة حنا، المسؤولة في اتحاد العمل النسائي، خلال اللقاء، إن هذه اللجنة تشكل نقلة نوعية في مسار حقوق الإنسان، وأضافت العضو التي لم يمنعها الكسر الذي أصيبت به من حضور اللقاء، إن عضويتها تعتبر مجهودا إضافيا يتطلب من الجميع تقويته والدفع بالعمل الحقوقي إلى جعله ثقافة عامة. كما اعتبر لحسن صابر، عضو المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، أن اعتناق ثقافة حقوق الإنسان تجربة ذاتية وفكرية، معتبرا أن عضويته في هذه اللجنة هي «وفاء للشهداء والقضايا المصيرية التي يجب أن يتم تجسيدها في الوقت أكثر من جعلها قضايا منبرية» على حد تعبيره.

وقد ضمت تركيبة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في مراكش 26 عضوا، يمثلون كلا من مدينة مراكش وآسفي وبنجرير، الرحامنة، الصويرة، الحوز، شيشاوة وقلعة السراغنة وغيرها من المدن والأقاليم الممثلة للجهة الجديدة.

Revue de Presse du CCDH

المساء
ALMASSAE

تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال وتساؤلات حول بعض أعضائها

اليزمي يحتسي كأس مع قهوة معطلين استقبلوه بالاحتجاجات ويتسلم ملف فدوى العروي

المصطفى أبو الخير

لم يمنع التواجد الأمني المكثف عشرات المعطلين من فروع التنسيق الإقليمي لبني ملال من تنظيم وقفة احتجاجية بالتزامن مع تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

في بني ملال مساء أول أمس الاثنين في أحد فنادق المدينة.
وقد جلس إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعد حفل تنصيب أعضاء اللجنة رفقة ممثلين عن فروع التنسيق الإقليمي في بني ملال، في جلسة حوار مطولة تخلّلها احتساء قهوة سوداء، حيث بسط المعطلون الملف القانوني للجمعية ومطالبها وما تتعرض له من عنف، كان آخره يوم الأحد الماضي، بالتزامن مع مباريات التوظيف التي نظّمتها وزارة الداخلية.
ولم يسلم حفل التنصيب من ملاحظات سجّلها متتبعون للتشكيلة التي نصّبها رئيس المجلس الوطني، إذ تساءلت مصادر حقوقية وجمعوية حضرت اللقاء عن بعض الأسماء التي تم تنصيبها وشككت في «كفاءة بعضها، بحكم تحكم العلاقات الشخصية في وجودها ضمن أعضاء اللجنة»، ولم يتم تحديد المشارب التي تحكمت في تنصيب أعضاء اللجنة، بل تمت الإشارة إلى أن نفس المعايير التي حكمت اختيار أعضاء المجلس الوطني، وباستثناء ثلاثة مرشحين عن القطاعات الستة الممثلة داخل اللجنة، وهي قطاعات القضاة والمحامين والصحافة التي مثّلها الزميل محمد الحجام، مدير نشر جريدة «ملفات تادلة»، بينما لم يقدم المجلس الأعلى والأطباء ومؤسسة الوسيط مرشحهم لعضوية اللجنة بعد. وانسحب أعضاء من اللجنة قبل تشكيلها، حيث انسحبت عضوان من مدينة الفقيه بنصالح وهما الناشطة الحقوقية فاطمة أبو السعد، عضو مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والناشطة الجمعوية فاطمة أكلاو، التي تم توزيع اسمها من ضمن الحاضرين قبل التشطيب عليه من طرف رئيس اللجنة الجهوية.
وكان إدريس اليزمي قد تسلّم، في بداية اللقاء، ملفا يخص فدوى العروي -أول سيدة تحرق نفسها في الوطن العربي العام الماضي في سوق السبت- احتجاجا على حرمانها من السكن، من الناشطة الحقوقية نعيمة واهلي، بحضور والي الجهة، محمد دردوري، وعامل إقليم الفقيه بنصالح، نور الدين أوعبو، ورئيس المجلس الاقليمي لخنيفرة ورئيس المجلس الاقليمي لأزيلال.
وأكد إدريس اليزمي، خلال حفل تنصيب رئيس وأعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة بني ملال –خريبكة، التي تضم أقاليم بني ملال وأزيلال والفقيه بنصالح وخريبكة وخنيفرة وميدلت، أن «تنصيب المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنه الجهوية يأتي في سياق محيط سوسيو -سياسي وطني ودولي لا يمكن تجاهله أو السكوت عنه، بعد أن ارتفعت أصوات الشعوب في بلدان المنطقة مطالبة بالمزيد من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والمشاركة في الحياة السياسية.«
ومن جهته، استعرض علال البصراوي، رئيس اللجنة الجهوية لجهة بني ملال -خريبكة، عمل اللجن طبقا للاختصاصات الموكولة إليها والمتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان، بتعاون وثيق مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة .
وقد تم خلال الحفل الإعلان عن أعضاء اللجنة الجهوية لبني ملال وخريبكة، وكان والي الجهة قد هنّأ، في بداية الحفل، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، وأكد أن السلطات العمومية لن تدّخر جهدا في سبيل التعاون مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لتمكينها من أداء مهمتها على الوجه الأمثل. وذكر أن» مهمة اللجنة ستكون عسيرة، بحكم شساعة المنطقة التي تتواجد فيها»، والتي أصبحت تضم ستة أقاليم في إطار الجهة الموسعة، مشيرا إلى أن «الجهة كانت تعرف عدة مشاكل تنموية، لكنْ بفضل توجيهات وعناية صاحب الجلالة الملك محمد السادس تغيّرَ وجه المنطقة، وتُبذل حاليا مجهودات جبارة لرفع مستوى معيشة الساكنة على جميع الأصعدة، خاصة الاجتماعية والاقتصادية منها.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

LE MATiN.ma

CNDH

Les commissions régionales des droits de l'Homme, une consécration de la politique de proximité

La mise en place des commissions régionales des droits de l'Homme émane d'une philosophie profonde visant à promouvoir la politique de proximité vis-à-vis des citoyens et de leurs attentes dans le domaine des droits humains et dè la Démocratie, a souligné mardi à Marrakech, Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH).

La création de ces commissions régionales témoigne de la conviction du CNDH de l'importance de la dimension régionale et, partant, de la nécessité d'impliquer les acteurs locaux dans le renforcement et la préservation des droits de l'Homme, ainsi que dans l'édification démocratique, a expliqué M. El Yazami lors de la cérémonie d'installation du président et des membres de la commission régionale des droits de l'Homme de Marrakech-Tensift-Al Haouz.

Cette démarche permettra un meilleur accès aux mécanismes, connaissances et procédures en matière des droits de l'Homme, a-t-il poursuivi, relevant que la création des commissions régionales s'inscrit dans le sillage de la promotion de l'expérience du CNDH à travers le renforcement de son action sur le terrain au niveau régional. Le président de la commission des droits de l'Homme de Marrakech, Mohamed Mustapha Lâarissa, a fait observer que la mise en place de ce mécanisme est un acquis des plus considérables pour la région en ce qu'il permettra un meilleur suivi de la situation des droits humains à l'échelon régional.

Le wali de la région de Marrakech-Tensift-Al Haouz, Mohamed Mhidia, a, pour sa part, estimé que l'installation de cette commission favorisera la promotion et le raffermissement des principes et valeurs des droits de l'Homme et appuiera la politique de proximité en la matière.

Les commissions se composent également de représentants des associations et des observatoires régionaux des droits de l'Homme et de personnalités actives dans le domaine de la protection et la promotion des droits de l'Homme, que ce soit les droits politiques, civils, économiques, sociaux et culturels, environnementaux ou les droits de la femme, de l'enfant et des personnes en situation de handicap et des consommateurs.

La commission régionale des droits de l'Homme de Marrakech se compose de représentants de l'institution du Médiateur, 5 membres de corps régionaux représentant les magistrats, avocats, médecins, oulémas et journalistes professionnels, outre quelque 26 acteurs associatifs locaux et régionaux.

MAP

Revue de Presse de l'Homme

المساء
ALMASSAE

الصبار : الحراك الشبابي عبر عن انتظارات المجتمع المغربي

محمد أحداد

أكد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن» اللجان الجهوية لحقوق الإنسان التي أنشأها المجلس الوطني لحقوق الإنسان هي لبنة أساسية لتنزيل مقتضيات الدستور الجديد»، مبرزا في تصريح لـ«المساء»، على هامش تنصيب اللجنة الجهوية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالحسيمة، مساء أول أمس الإثنين، أن«هذه اللجان ستعمل بمعية باقي الشركاء

على تفعيل عمل المجلس من خلال استقبال شكاوى المواطنين وإحالتها على الجهات المعنية». وقال الصبار، في نفس السياق، إن «المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ إنشائه عمد إلى الإسراع في إحداث هذه اللجان بالنظر إلى الأهمية القصوى التي تحظى بها«، مشيرا إلى أن»الإصلاحات العميقة التي باشرها المغرب باعتماده دستورا جديدا يستجيب لانتظارات المغاربة، والتي جعلت من المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة مستقلة ستساهم في تحقيق الأهداف التي يبتغيها المجلس». وأضاف الصبار، في معرض حديثه عن الأهداف التي يتوخاها المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال تنصيب اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، أن «هذه اللجان سيكون لها دور كبير في خدمة قضايا حقوق الإنسان، وهي سياسة جديدة نروم من ورائها الاقتراب أكثر من هموم المواطن المغربي.«

في سياق آخر، أكد الصبار، في كلمته الافتتاحية، أن المغرب يعيش في محيط إقليمي ودولي لا يمكن تجاهله ولا يمكن القفز عليه، «بل لا يمكن تجاهل الحراك الشبابي المغربي، الذي عبر عن هموم وانتظارات شرائح كبيرة من المجتمع المغربي». ولم يخف الصبار تخوفه، لدى اجتماعه بأعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الريف، من أن تواجه اللجنة مشاكل كبيرة في بداياتها، سيما أن التجارب التي دشنها المجلس في مناطق أخرى أثبتت أن المواطنين يرون في المجلس الحل السحري لكل قضاياهم، ولذلك لابد من إدراك هذه الصعوبات والتعاطي معها.

يشار إلى أن كل لجنة جهوية، تضم بالإضافة إلى رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات والمراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية أو المدنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو البيئية، أو حقوق المرأة والطفل أو الأشخاص ذوي الإعاقة أو حقوق المستهلك، يتم تعيينهم من لدن المجلس باقتراح من رئيسه، بناء على الترشيحات التي يرفعها رئيس اللجنة الجهوية إليه.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

روبورتاج مصور: تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمنطقة الريف

بننصار24***المصدر: دليل ريف**

في اطار استكمال تنصيب لجانه الجهوية على مستوى الجهات، اشرف محمد الصبار امين المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد زوال هذا اليوم الاثنين 09 يناير بمدينة الحسيمة على ترأس حفل تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة ، الناظور و الدريوش برئاسة سعاد الادريسي بمقر دار الثقافة مولاي الحسن بحضور والي جهة تازة الحسيمة .
وفي كلمته بالمناسبة اكد والي الجهة السيد محمد الحافي على اهمية الانخراط الكامل ولكل الفئات للنهوض بالفعل الحقوقي و تنمية وتكريس ثقافة حقوق الانسان بين كل الاجيال فيما تطرق محمد الصبار الى مسار تأسيس المجلس الوطني لحقوق الانسان مشيرا الى السياق الاقليمي و الوطني الذي ياتي فيه تشكيل هذه اللجان و الذي يتسم باحتقان اجتماعي الذي تعرفه مختلف المناطق.
من جانبها قدمت سعاد الادريسي عرضا حول اختصاصات اللجنة الجهوية و التي ستضطلع حسب مقتضيات المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس، بمهام تتبع و مراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهات وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.
وتضم كل لجنة جهوية، بالإضافة إلى رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحاميين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات والمراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أو حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة و حقوق المستهلك، يتم تعيينهم من لدن المجلس باقتراح من رئيسه، بناء على الترشيحات التي يرفعها رئيس اللجنة الجهوية إليه.
وضمت اللجنة اضافة الى الرئيسة سعاد الادريسي 19 عضوا وهم :
- محمد اوسار/ الناظور
- الحموشي محمد/ الناظور
- أمختاري عبد السلام / الناظور
- شهرزاد امهجار/ الناظور
- مصطفى الغديوي/ الناظور
- بودونت عبد الله / الناظور
- الشامي محمد / الناظور
-بشرى الخلفيوي/ الناظور
- محمد بادي / الحسيمة
- رشيد بلعلي / الحسيمة
- محمد المرابطي / الحسيمة
-موحى محمد / الحسيمة
- اليوسفي محمد / الحسيمة
- امحمد المتوكل/ الحسيمة
- جميلة المهوطي / الحسيمة
- جواد اشهبار / الحسيمة
- مليكة الخطابي / الحسيمة
- عائشة المريني الوهابي / الدريوش
- جميلة القيشوحي / الدريوش
هذا بالاضافة الى اعضاء اللجنة الجهوية المنتدبين عن الهيئات المهنية وهم :
- احمد الغلبزوري عن هيئة المحامين
- احمد الداودي عن هيئة القضاة
-احمد العيادي عن هيئة الاطباء

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

روبورتاج مصور: تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمنطقة الريف

أضيف في 10 يناير 2012

باب الريف: دليل الريف//

في اطار استكمال تنصيب لجانه الجهوية على مستوى الجهات، اشرف محمد الصبار امين المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد زوال هذا اليوم الاثنين 09 يناير بمدينة الحسيمة على ترأس حفل تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة ، الناظور و الدريوش برئاسة سعاد الادريسي بمقر دار الثقافة مولاي الحسن بحضور والي جهة تازة الحسيمة.
وفي كلمته بالمناسبة اكد والي الجهة السيد محمد الحافي على اهمية الانخراط الكامل ولكل الفئات للنهوض بالفعل الحقوقي و تنمية وتكريس ثقافة حقوق الانسان بين كل الاجيال فيما تطرق محمد الصبار الى مسار تأسيس المجلس الوطني لحقوق الانسان مشيرا الى السياق الاقليمي و الوطني الذي ياتي فيه تشكيل هذه اللجان و الذي يتسم باحتقان اجتماعي الذي تعرفه مختلف المناطق.
من جانبها قدمت سعاد الادريسي عرضا حول اختصاصات اللجنة الجهوية و التي ستضطلع حسب مقتضيات المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس، بمهام تتبع و مراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهات وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.
وتضم كل لجنة جهوية، بالإضافة إلى رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحاميين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات والمراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أو حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة و حقوق المستهلك، يتم تعيينهم من لدن المجلس باقتراح من رئيسه، بناء على الترشيحات التي يرفعها رئيس اللجنة الجهوية إليه.

وضمت اللجنة اضافة الى الرئيسة سعاد الادريسي 19 عضوا وهم:
-محمد اوسار /الناظور
-الحموشي محمد/ الناظور
-مختار عبد السلام / الناظور
-شهرزاد امهجار/ الناظور
-مصطفى الغديوي/ الناظور
-بودونت عبد الله / الناظور
-الشامي محمد / الناظور
-بشرى الخلفيوي/ الناظور
-محمد بادي / الحسيمة
-رشيد بلعلي / الحسيمة
-محمد المرابطي / الحسيمة
-موحى محمد / الحسيمة
-اليوسفي محمد / الحسيمة
-امحمد المتوكل/ الحسيمة
-جميلة المهوطي / الحسيمة
-جواد اشهبار / الحسيمة
-مليكة الخطابي / الحسيمة

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

-عائشة المريني الوهابي / الدريوش
-جميلة القيشوحي / الدريوش

هذا بالاضافة الى اعضاء اللجنة الجهوية المنتدبين عن الهيئات المهنية وهم :

-احمد الغلبزوري عن هيئة المحامين
-احمد الداودي عن هيئة القضاة
-احمد العيادي عن هيئة الاطباء

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الصبار يشرف على تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بمنطقة الريف

في اطار استكمال تنصيب لجانه الجهوية على مستوى الجهات، اشرف محمد الصبار امين المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد زوال هذا اليوم الاثنين 09 يناير بمدينة الحسيمة على ترأس حفل تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة ، الناظور و الدريوش برئاسة سعاد الادريسي بمقر دار الثقافة مولاي الحسن بحضور والي جهة تازة الحسيمة . وفي كلمته بالمناسبة اكد والي الجهة السيد محمد الحافي على اهمية الانخراط الكامل ولكل الفئات للنهوض بالفعل الحقوقي و تنمية وتكريس ثقافة حقوق الانسان بين كل الاجيال فيما تطرق محمد الصبار الى مسار تأسيس المجلس الوطني لحقوق الانسان مشيرا الى السياق الاقليمي و الوطني الذي ياتي فيه تشكيل هذه اللجان و الذي يتسم باحتقان اجتماعي الذي تعرفه مختلف المناطق. من جانبها قدمت سعاد الادريسي عرضا حول اختصاصات اللجنة الجهوية و التي ستضطلع حسب مقتضيات المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس، بمهام تتبع و مراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهات وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. وتضم كل لجنة جهوية، بالإضافة إلى رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحاميين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات والمراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أو حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة و حقوق المستهلك، يتم تعيينهم من لدن المجلس باقتراح من رئيسه، بناء على الترشيحات التي يرفعها رئيس اللجنة الجهوية إليه. وضمت اللجنة اضافة الى الرئيسة سعاد الادريسي 19 عضوا وهم - : محمد اوسار/ الناظور - الحموشي محمد/ الناظور - مختار عبد السلام / الناظور - شهرزاد امهجار/ الناظور - مصطفى الغديوي/ الناظور - بودونت عبد الله / الناظور - الشامي محمد / الناظور -بشرى الخلفيوي/ الناظور - محمد بادي / الحسيمة - رشيد بلعلي / الحسيمة - محمد المرابطي / الحسيمة -موحى محمد / الحسيمة - اليوسفي محمد / الحسيمة - امحمد المتوكل/ الحسيمة - جميلة المهوطي / الحسيمة - جواد اشهبار / الحسيمة - مليكة الخطابي / الحسيمة - عائشة المريني الوهابي / الدريوش - جميلة القيشوحي / الدريوش هذا بالاضافة الى اعضاء اللجنة الجهوية المنتدبين عن الهيئات المهنية وهم : - احمد الغلبزوري عن هيئة المحامين - احمد الداودي عن هيئة القضاة- احمد العيادي عن هيئة الاطباء دليل الريف : تغطية خاصة

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

بنى ملال:مراسيم تنصيب اعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الانسان(بنى ملال -خريبكة).

كتب بواسطة: حميد رزقى

عرف فندق الباساتين يومه الإثنين 9 يناير 2012 حدثا له غاية فى الاهمية، تمثل فى اشراف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ' السيد إدريس اليزمي بمعية والي جهة تادلة أزيلال و عامل إقليم بني ملال السيد محمد الدردوري و السيد نورالدين أوعبو عامل إقليم الفقيه بن صالح ،على ترأس حفل تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال – خريبكة .

فى بداية هذا الحفل التى حضرته شخصيات متميزة اضافة الى السيد علال البصراوى رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بنى ملال –خريبكة، تمّ تقديم ،بعد الاعلان عن تشكيلة هذه اللجنة، عرض عام عن مهام و اختصاصات اللجان الجهوية لحقوق الإنسان كما نصت عليها مقتضيات الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان'و الذي تضطلع حسب المادة 28 منه بمهام تتبع و مراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة و تلقي الشكايات المتعلقة بالانتهاكات ايضا. .

وتتكون هذه اللجان الجهوية ' اضافة إلى رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط 'من أعضاء يُقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة و المحامين والأطباء و العلماء و الصحفيين المهنيين و الجمعيات و المراصد الجهوية لحقوق الإنسان و الشخصيات الفاعلة في المجال الحقوقى بكل اطيافه (حقوق ثقافية ،اقتصادية ،سياسية اجتماعية،بيئية...)، أو حقوق المرأة و الطفل و الأشخاص ذوي الإعاقة و حقوق المستهلك ،كما تضم هذه اللجان الجهوية أيضا ، أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحاميين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات.
ويتم تعين أعضاء اللجان الجهوية من لدن المجلس باقتراح من رئيسه ' بناء على الترشيحات التي يرفعها رئيس اللجنة الجهوية إليه..

اما كلمة السيد الوالي فقد جاءت لتهنىء في بداية هذا الحفل رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان السيد ادريس اليزمي على الثقة التي وضعها فيه صاحب الجلالة بتعيينه على رأس هذه المؤسسة الحقوقية ، كما هنأت رئيس وأعضاء اللجنة الجهوية على تعيينهم في هذه اللجنة ومن بينهم استاذنا محمد الحجام مدير جريدة "ملفات تادلة" الذي تم اختياره لتمثيل فئة الصحفيين المهنيين.
كما أنه حاول التأكيد من جهة، على أهمية الاختصاصات الموكولة إلى المجلس ،ومن جهة ثانية ،على مجهودات السلطات العمومية التى أشار على انها لن تدخر جهدا في تحقيق كل امكانيات التعاون مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان فى أفق خلق مناخ أو فضاء مريح لأداء هذه الرسالة على أحسن ما

يرام وكما اراد لها صاحب الجلالة ان تكون..

.....حميد رزقى.....

Revue de

bayanealyaoume.press.ma

إدريس اليزمي: إحداث المجالس الجهوية لحقوق الإنسان يهدف إلى تفعيل سياسة القرب

أكد ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس الاثنين ببني ملال، أن الفلسفة العميقة لإحداث اللجن الجهوية لحقوق الإنسان بمختلف جهات المملكة تتمثل في تفعيل سياسة القرب من المواطنين والاهتمام بقضاياهم ذات الصلة بحقوق الإنسان والديموقراية. وأوضح اليزمي، خلال حفل تنصيب رئيس وأعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة بني ملال - خريبكة، التي تضم أقاليم بني ملال وأزيلال والفقيه بن صالح وخريبكة وخنيفرة وميدلت، أن إنشاء هذه الآلية يندرج في إطار دعم تجربة المجلس والارتقاء بعمله الميداني من مستوى الحضور الإداري إلى الحضور المعنوي والفعلي.

وأضاف أن خلق هذه اللجن يروم أيضا ضمان الحق في الولوج إلى حقوق الإنسان معرفة ومساطر وإجراءات وآليات، وتيسير حصول المتضررين المحتملين من انتهاك أو خرق أحد حقوقهم على سبل لإنصافهم بطريقة فعالة وعادلة، مشددا على ضرورة انخراط جميع الفاعلين المحليين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والمساهمة في البناء الديموقراطي.

وأبرز أن تنصيب المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية «يأتي في سياق محيط سوسيو سياسي وطني ودولي لا يمكن تجاهله أو السكوت عنه، بعد أن ارتفعت أصوات الشعوب في بلدان المنطقة مطالبة بالمزيد من الديموقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والمشاركة في الحياة السياسية».

وذكر أن «بروز المجتمعات المدنية في عدد من البلدان الشقيقة كفاعل محوري وكذا الديموقراطيات الناشئة، مهما كانت الصعوبات، شكل فأل خير بالنسبة لنا ولمسلسل الإصلاحات الجارية بالمملكة».

وبعد أن أشار إلى أن إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان جاء في سياق مطبوع بتسارع وتيرة الإصلاحات السياسية التي توجت بإقرار الدستور الجديد في فاتح يوليوز الماضي، قال إن المجلس سيعمل، بكل دينامية وبتعاون وثيق مع مختلف الفاعلين، على المساهمة في ضمان المكاسب التي جاءت في الوثيقة الدستورية لدعم خطة العمل الوطنية في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان.

ومن جهته، استعرض رئيس اللجنة الجهوية لجهة بني ملال - خريبكة علال البصراوي، الذي انتدب على غرار رؤساء اللجن الجهوية بباقي جهات المملكة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، عمل اللجن طبقا للاختصاصات الموكولة إليها والمتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون وثيق مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

وأوضح أن اللجن الجهوية تختص، وفقا للظهير الشريف المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الصادر في فاتح مارس 2011، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتلقي الشكايات الموجهة إليها المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان.

وأبرز أن اللجن الجهوية تنظر في جميع الحالات المحلية والجهوية لخرق حقوق الإنسان، وتقوم ببحثها ومعالجتها وإعداد توصيات بشأنها قبل رفعها إلى رئيس المجلس للبت فيها.

وقد تم خلال الحفل، الذي حضره والي جهة تادلة أزيلال وعامل إقليم بني ملال محمد دردوري وعامل إقليم الفقيه بن صالح السيد نور الدين أوعبو والمنتخبون وفعاليات مهنية وجمعوية، الإعلان عن أعضاء اللجنة الجهوية لبني ملال وخريبكة التي تضم، علاوة على رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط, 24 عضوا يمثلون المراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أو حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المستهلك.

كما تضم اللجنة الجهوية أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة – الناظور، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

سيشرف أمين المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد محمد الصبار، على ترأس حفل تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة – الناظور، وذلك يوم الاثنين، 9 يناير 2012، بدار الثقافة الأمير مولاي الحسن، الحسيمة، ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال.

وبالإضافة إلى الإعلان عن تركيبة اللجنة وتنصيب أعضائها، سيتم خلال هذا الحفل تقديم عرض عام عن مهام واختصاصات اللجان الجهوية لحقوق الإنسان كما جاءت بها مقتضيات الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تضطلع هذه اللجان حسب المادة 28 منه بمهام تتبع و مراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

و تضم كل لجنة جهوية، بالإضافة إلى رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحاميين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات والمراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أو حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة و حقوق المستهلك.

ويعين أعضاء اللجان الجهوية من لدن المجلس باقتراح من رئيسه، بناء على الترشيحات التي يرفعها رئيس اللجنة الجهوية إليه.

تذكير

النشاط: تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة – الناظور، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

الزمان: الاثنين، 9 يناير 2012، ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال

المكان: دار الثقافة الأمير مولاي الحسن، الحسيمة

الاتصال: شعبة التواصل بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان (06.44.66.17.50)

قرأ 1562 مرة من طرف 671 زائرين

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

بني ملال :تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال –خنيفرة

أقيم زوال يوم الاثنين 9 يناير الجاري بفندق البساتين ببني ملال حفل تنصيب الرئيس وأعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال خنيفرة ، بحضور رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي والسيد والي الجهة والكاتب العام ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدكتور علال البصراوي ورؤساء المصالح الجهوية وبعض البرلمانيين وعدد من الفعاليات الجمعوية وممثلي مختلف المنابر الإعلامية بالجهة..

استهل اللقاء بكلمة ألقاها السيد والي الجهة ، عبر من خلالها عن سعادته الكبيرة بهذه المناسبة التي تأتي "تتويجا للمسلسل الديمقراطي الذي يعرفه المغرب خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان "منوها" بنضالات رئيس المجلس الوطني التي امتدت لسنوات طويلة، باعتباره رمزا من رموز النضال الشريف بهذا الوطن" ومؤكدا أن" السلطات المحلية بالجهة رهن إشارة المجلس في إطار القانون والسلطات المخولة لها "

من جهته، وفي كلمة ألقاها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي بهذه المناسبة ، أشار إلى أن إحداث المجلس الوطني أولا يأتي في "سياق مطبوع بتسارع وثيرة مسلسل الإصلاحات السياسية في بلادنا جسدته الأنظمة الأساسية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط، وإصلاح القانون الأساسي لمجلس المنافسة الاقتصادية وللهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وتقرير اللجنة الاستشارية حول الجهوية المتقدمة وإحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتوج بإقرار الدستور الجديد يوم فاتح يوليوز الأخير."

مضيفا أن الدستور الجديد يعتبر بحق " ميثاق للحقوق والحريات الأساسية، يجدد تأكيد انضمام المغرب إلى مبادئ وقيم حقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دوليا"

كما أكد اليزمي أن المغرب ، وبعد تنصيب المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم 5 أكتوبر 2011 ، وبفضل خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، أصبح " الدولة السابعة والعشرين على المستوى العالمي والثانية على المستوى المتوسطي الذي يتوفر على خارطة طريق من هذا النوع التي تحدد مجموع الأهداف المرجوة، كما تحدد الفاعلين العموميين والخاصين الموكول إليهم تحقيق الأهداف"

وفي سياق ذي صلة ذكر أن " إحداث اللجان الجهوية لحقوق الإنسان يأتي في إطار ترصيد تجربة المجلس الاستشاري وتدعيمها عبر الارتقاء بالعمل الميداني للمجلس الوطني لحقوق الإنسان من مستوى الحضور الإداري سابقا من خلال المكاتب الإدارية الجهوية إلى الحضور المعنوي والفكري والفعلي من خلال اللجان الجهوية"

وقد ختم السيد رئيس المجلس الوطني إدريس اليزمي كلمته بالتأكيد على أن الغاية المثلى من خلق مثل هذه الآليات تكمن في" ضمان الحق في الولوج إلى حقوق الإنسان معرفة ومساطر وإجراءات وآليات، بالإضافة إلى تيسير حصول المتضررين المحتملين من انتهاك أو خرق إحدى حقوقهم على سبل انتصاف وتظلم فعالة وعن قرب وفق ما يتيحه الظهير الشريف المحدث الوطني لحقوق الإنسان"

من جهة أخرى ، فقد جاءت كلمة السيد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال خنيفرة السيد علال البصراوي مفصلة أكثر ، حيث أشار إلى العديد من الاختصاصات التي ستضطلع بها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان .

وبعد أن هنأ الجميع على " وضع هذه اللبنة الجديدة في بناء الدولة الديمقراطية الحداثية" ، أكد على أهمية المادة 28 من الظهير المؤسس لهذه اللجان الجهوية والتي أصبح بمقدورها " تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات الموجهة إليها والخاصة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان ، كما تقوم بتنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بالنهوض بحقوق الإنسان وذلك بتعاون وثيق مع كافة الفاعلين والمعنيين على صعيد الجهة"

كما ذكر بمجموعة من المعايير العامة والفرعية التي تم اعتمادها لاختيار أعضاء اللجنة، لخصها فيما يلي:

-اختيار شخصيات من مختلف أجيال حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية..

-التنويع في الاختيارات السوسيو-مهنية للشخصيات المختارة(أساتذة جامعيون،محامون، قضاة، رجال التعليم ، قطاع خاص)...

-ضمان تمثيلية الأقاليم الستة للجهة في اللجنة .

-ضمان تمثيلي وازنة للنساء داخل اللجنة بنسبة وصلت إلى 40 في المائة مراعاة للنوع الاجتماعي.

مشيرا في ذات السياق ، إلى أن التركيبة العددية للجنة تم" اعتمادا على الكثافة السكانية للجهة ضمن الخريطة التناسبية التي وضعها المجلس وطنيا" وقد جاءت هذه الجهة وسطا فضمت 24 عضوا إلى جانب الأعضاء الستة الممثلين بالصفة (محامون ، قضاة)..

علما بان المجلس اعتمد في تشكيل اللجنة على التقطيع الجهوي الجديد ، والذي جعل هذه الجهة تتكون من ستة أقاليم : ازيلال، بني ملال، خريبكة، الفقيه بن صالح، خنيفرة، ميدلت.

وقد ختم السيد علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان كلمته بذكر أسماء أعضاء اللجنة كالتالي:

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

السعدوي حميد، اخبوز حسناء، ابخان محمد، ايت حدو عائشة ، سامية المراني،ليلى خياطين الزمو عبد المجيد،مصطفى واعزيز ، خديجة بويا، البلغيثي عبد السلام، زهيد فاطمة،احمد بيضي، محمد كونبير،فاطمة اكلاز ،مليكة اوختار، اسحاق بن ايشو، يوسف ايت لمقدم،المصطفى المريدي،حيزاز الدريسية،آمال عزاز، لحويدك مصطفى،المعطاوي صالح، الديقي حميد.

وعن القضاة: جمال التوزي

عن المحامين:الناصري عبد العزيز

عن الصحفيين المهنيين: محمد الحجام

وكان ختام اللقاء حفل شاي على شرف الحاضرين.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الـ CNDH يطلب الافراج عن أعضوش وأسايا

ناظورتوداي :

أقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان على مراسلة وزارة العدل، منتصف شهر دجنبر الماضي، للمطالبة بالعفو عن مصطفى أعضوش وحميد أوسايا، معتقلّيْ الحركة الأمازيغية، المتواجدين بسجن تولال المكناسي .

ووفق تصريح الحقوقي شكيب الخياري فإنّ طلب العفو قُدّم من لدن الـ CNDHفي الـ16 دجنبر..ويعدّ "استجابة لطلب شفهي وجهته لإدريس اليازمي خلال لقاء جمعنا شهر يوليوز الماضي بالحسيمة" يضيف الخياري .

رئيس جمعية الريف لحقوق الإنسان عدّ هذا التحرك "إيجابيا" من جانب المجلس الوطني لحقوق الإنسان.. كما عبّر الخياري، عن أمله في "توفّر ردّ يقبل تحرير معتقَلَيْ الحركة الأمازيغية المُدانَيْن بـ10 سنوات عن ملف جنائيّ صوريّ ذي خلفيات سيّاسيّة ."

وكانت العديد من القوى الديمقراطية والجمعيات الامازيغية قد طالبت في مناسبات مختلفة باطلاق سراح أعضوش وأسايا ، فيما اختارت بعض الهيئات الاجتماعية ان تنظم هذه السنة حفل حلول السنة الامازيغية تحت شعارات تطالب باطلاق معتقلي الحركة الثقافية الامازيغية و أخرى تدعو الى اقرار الـ 13 يناير عيدا وطنيا .

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الصبار يقنع المضربين عن الطعام بسجن تولال 2 بتعليقه مقابل تحسين ظروفه اعتقالهم

فاسبريس ـ متابعة
2012-01-08 23:41:38

علمت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين بالمغرب أن المعتقلين المضربين عن الطعام بسجن تولال 2 بمكناس منذ 22 دجنبر 2011 قد علقوا إضرابهم بتاريخ 4 يناير 2012 ، وذلك بعد زيارة لجنة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان برئاسة الأستاذ محمد الصبار.

وقد جائت هذه الزيارة كتلبية لطلب تقدمت به اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين حينما زارت الصبار في مجلسه بالرباط بتاريخ 2 يناير 2012 ، حيث تم شرح الوضعية الصعبة التي يعيشها المعتقلون الإسلاميون بسجن تولال 2 بمكناس للأستاذ الصبار و إبلاغه بالوضعية الصحية لبعض المضربين عن الطعام.. وقد وعد هذا الأخير بزيارة المعتقلين يوم الأربعاء 4 يناير 2012 ووفى بوعده ، حسب البيان الذي توصلت به فاسبريس.

وفور وصوله لسجن تولال2 ، أشرف الصبار على فتح حوار بين 4 من المعتقلين من جهة، وهم ياسين بونجرة وهشام معاش وإدريس الغياطي وعبد الحكيم قطفي ومدير السجن. وبعد ساعتين من التفاوض تم الاتفاق على تمكين المضربين من عدة حقوق، منها :

-توفير الأدوية للمصابين بالأمراض المزمنة وللمصابين بالأمراض العرضية و نقل حالات المرض المستعجلة لتولال1 في انتظار إعداد وتجهيز العيادة الخاصة بسجن تولال 2 بمكناس .
- توفير المقررات الدراسية الموجودة بجهة مكناس وتوفير خزانة للكتب وإعطائهم الورقة والقلم. والاتصال بعمداء الجامعة بجهة مكناس لمد المعتقلين بالمقررات الدراسية.
- زيادة الوقت المخصص للزيارة وفتح مكتب المدير في وجه الأطفال قصد تمكينهم من الزيارة المباشرة لآبائهم ، ريثما تعد القاعة التي ستخصص للزيارات المباشرة للعائلات في حدود شهر .
- إيقاف التفتيش المهين والاستفزازي للمعتقلين .
- التعهد بإيقاف كل أشكال المعاملات الحاطة بالكرامة الإنسانية من تهديدات وغيرها .
- توفير هواتف نقالة لعدم تواجد الهاتف الثابث بالسجن لتسهيل اتصال المعتقلين مع العائلات وتعبئة الهواتف من طرف المعتقلين.
- زيادة الوقت المخصص للفسحة .
- تحسين التغذية كما وكيفا

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

- توفير موقد لتسخين الطعام
- جلب آلة غسيل كبيرة تقوم بغسل وتجفيف الملابس لعدم وجود مساحة كافية في مكان الفسحة.
- توفير الاستحمام للمعتقلين مرتين في الأسبوع بعد إصلاحات في الحمام .

بالمقابل علق المعتقلون إضرابهم، الذي دام حوالي 14 يوما، كبادرة حسن نية، مع التأكيد على خياراتهم النضالية التي ستضل مفتوحة إلى أن ينالوا ''حقوقهم المشروعة ''. كما تشبث المعتقلون بتفعيل اتفاق 25 مارس الداعي لتسوية ملف اعتقالهم وحله سياسيا.

وفي بيانها، الذي توصلت فاسبريس بنسخة منه، سجلت اللجنة المشتركة للدفاع عن هؤلاء المعتقلين، ''تحفظها على بعض بنود الإتفاق'' وأكدت على'' احتفاظها بالحق في مساندة المعتقلين الإسلاميين والدفاع عن حقهم في الحرية والكرامة بكل الأساليب السلمية المتاحة و المشروعة'' .

و تجدر الإشارة أن هذه الزيارة تأتي بعد سلسلة من الوقفات الاحتجاجية، نظمتها اللجنة المشتركة يوم الثلاثاء 3 يناير 2012 بالعاصمة الرباط، حيث نظمت إحداها أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان وسلمت لممثل عنه رسالة في الموضوع.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الخارجية تدق ناقوس الخطر حول سجناء مغاربة في العراق

بواسطة: ALJASSOUR1200
بتاريخ : الأربعاء 11-01-2012 09:10 صباحا

محمد بن الطيب

أكدت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون أن عدد المعتقلين المغاربة بالعراق يبلغ بين 10و12 شخصا موضحة في ورقة لها بخصوص المعتقلين المغاربة بالسجون العراقية، تتوفر هسبريس على نسخة منها أنه بلغ إلى علمها أن السلطات العراقية أقدمت بتاريخ 2011/10/27 وبدون سابق إنذار على إعدام مواطن مغربي يدعى بدر عشوري مؤكدة أنها طالبت بالسماح بترحيل جثمان المرحوم إلى المغرب.

وأشارت الورقة أنه في خضم الأحداث والتحولات التي يعرفها العراق، بلغ إلى علمها نبأ تواجد مواطنين مغاربة معتقلين بالسجون العراقية بتهم تتعلق في معظمها بقضايا الإرهاب.

وتتراوح العقوبات الصادرة في حقهم، بين السجن المحدد المدة والسجن المؤبد والإعدام.

وفي هذا الصدد، توضح الورقة أن الوزارة قامت بعدة مساعٍ للتحقق وتتبع وضعية المعتقلين المغاربة بالعراق ، خاصة بعد توجيه رسالة إلى وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري، وأخرى للجنة الدولية للصليب الأحمر لدى العراق، وكذا توجيه رسالة إلى رئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعن طريق سفارة المغرب المعتمدة لدى السلطات العراقية بالأردن التي أجرت لقاءات مع السفير العراقي بالمغرب.

وطالبت الوزارة من خلال هذه المساعي بإيقاف تنفيذ عقوبة الإعدام لفائدة من صدرت في حقهم من المواطنين المغاربة ، وتحسين ظروف الاعتقال، مع موافاة الوزارة بقوائم ومعطيات محينة بأعداد وهويات المعتقلين المغاربة، والترخيص لممثل سفارة المغرب لدى العراق أو لوفد مغربي بزيارة المعتقلين والإطلاع على أحوالهم.

وجددت الوزارة التأكيد على ضرورة البحث في ملف المعتقل عبد السلام أحمد عبد السلام البقالي، الذي حكم عليه بـ 8 سنوات وكان من المفترض أن يطلق سراحه في مارس 2011 و لم يتم ذلك وتمت متابعته مرة أخرى بتهمة الإرهاب ، بل إنه عرض على بعض القنوات الفضائية وآثار التعذيب بادية عليه، مع المطالبة بتنظيم زيارة إلى دولة العراق للإطلاع عن كتب على أوضاع المعتقلين المغاربة بالسجون العراقية

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الحياة

Du 12 au 18 01 12

سيد - جيم

• شكيب الخياري، رئيس جمعية الريف لحقوق الإنسان

هذه أسباب رفضي لعضوية المجلس الوطني لحقوق الإنسان

سد.: هل صحيح أنه عرضت عليك عضوية اللجنة الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورفضت؟

بالفعل، فقد اتصلت بي الأستاذة سعاد الإدريسي، وهي رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة، وأخبرتني منذ أيام قليلة بخبر تعييني باللجنة المحلية، لكني رفضت ذلك، وتمت معاودة الكرة معي من طرف أشخاص آخرين لكنني تمسكت بالرفض.

سد:ولماذا رفضت هذا العرض؟

أولا، لا أفهم كيف يتم تعييني في موقع دون أن تتم استشارتي. ثانيا، لم تكن هناك دعوة مكتوبة، حيث كانت هناك فقط مكالمة هاتفية تخبر الجميع بنفس الكيفية بالحضور إلى الحسيمة يوم الإثنين 9 يناير لتنصيب أعضاء المجلس الجهوي للريف. ثالثا، بقيت اللائحة الكاملة للمعينين مجهولة لغاية الدقائق الأخيرة للتنصيب، وأغلب الحاضرين لم يعلموا بهوية من سيشاركونهم العضوية إلا خلال الحفل.

وقد رفضت الانخراط في عمل انطلق بشكل سيء للغاية، لأني لست من محبي الهرولة وتلقي الأوامر. كما يأتي موقفي الرافض لأسباب جوهرية مرتبطة أساسا بتدبير الدولة لملفات حقوق الإنسان بالمغرب، وعلى رأسها ملف اعتقالي، الذي يجب أن لا يعتقد أي عاقل بأنني قد طويته. وعلى المجلس، قبل أن يعينني، أن يفتح تحقيقا حول أسباب اعتقالي.

سد:هل تداولت في العرض الذي اقترح عليك داخل الجمعية التي تترأسها؟

لم نناقش الموضوع داخل الجمعية، لأن الدعوة لم تكن إدارية بل مجرد مكالمة هاتفية.

Revue de Presse (Homme